جهاز التكوين المهني في الجزائر : مكانته في النسق التربوي ومدى استجابته للطلب الاجتماعي والاقتصادي

بوسنة محمود : استاذ محاضر بمعهد علم النفس وعلوم التربية
زاهي شهر زاد : استاذ مكلفة بالدروس بمعهد علم النفس وعلوم التربية.

مقدمة :

من المميزات الأساسية للمجتمعات الحديثة هو التغييرات المستمرة والسريعة أحيانا في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر دور مؤسسات التربية والتكوين أساسي في اعداد الأفراد لمسايرة عمليات التغير والتحكم فيها. إذ اننا اذا أخذناها في سياقها الاجتماعي لتبين لنا بأنها تقوم بمجموعة من الأنشطة ذات محتوى معرفي وتكنولوجي وذلك من أجل :

- تلبية حاجيات المجتمع الى اليد الفنية في مختلف المستويات والميادين.
- مساعدة الأجيال الشابة على تنمية قدراتهم الذكائية واشباع دوافعهم الى المعرفة والابداع.
- مساعدة الأفراد على المحافظة على توازنهم النفسي - الاجتماعي والتكيف مع التحولات في المجتمع وفي نمط متطلبات الحياة.

اننا سنقدم في هذه الورقة بعض التأملات حول جهاز التكوين المهني في الجزائر ، وهذا من خلال تناول النقاط التالية :

- مكانة التكوين المهني في النسق التربوي.
- انماط التكوين المهني.
- مدى استجابة جهاز التكوين المهني للطلب الاجتماعي والطلب الأقتصادي.

1 – النسق التربوي «Le Système Educatif»

ان النسق التربوي في أي مجتمع يمكن تحديده كما هو مبين في الشكل (1).

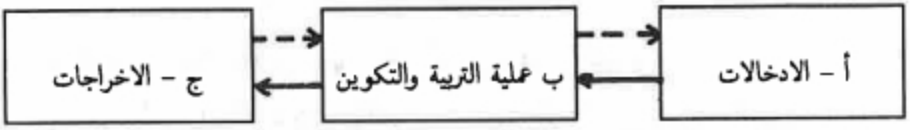

الشكل (1) النسق التربوي

أهم عناصر أ هي :

التلاميذ ، الاطارات المشرفة على عملية التعليم والتكوين ، المعارف التي يتم تقديمها – الموارد المالية.....

أهم عناصر ب هي :

الهياكل والمؤسسات – السياسات والخطط التربوية والتكوينية ، مختلف مراحل التعليم الرسمي – التعليم الغير الرسمي – مختلف عمليات التكوين المهني....

أهم عناصر ج هي :

يد فنية غير مختصة – يد فنية مختصة في كل مستويات التأهيل – اطارات عليا – معارف وتكنولوجية (بحوث منشورة وبراءات) – طرائق وعمليات قابلة للاستثمار..

وتجدر الاشارة الى أن هذا النسق يعتبر مفتوحا (Open System) اذ أنه يؤثر ويتأثر بعوامل خارجية موجودة في محيطه أهمها : النمو الديمغرافي – التقدم العلمي والتكنولوجي – عالم الشغل والاقتصاد والعوامل الاجتماعية والثقافية المحلية.

إن مختلف عمليات التربية والتكوين في الجزائر موضحة في الشكل (2) وهي تتمحور في خمسة قنوات أساسية بين رسمية ولارسمية.
ويمكننا تصنيفها الى نسقين تحتيين كبيرين وهما النسق التحتي للتربية (التعليم الرسمي والتعليم الغير رسمي) والنسق التحتي للتكوين المهني (التكوين المهني والتمهين ، التكوين عن بعد ، وإعادة التكوين والتحسين). أن التطور الذي عرفه كل من هذين النسقين التحتيين مختلف وغير متساوي .

1	2	3	4	5
التعليم الرسمي	التعليم الغير الرسمي	التكوين المهني والتمهين	التكوين المهني عن بعد	اعادة التكوين والتحسين
-المدرسة الاساسية - الثانوية العامة والتقنية - الجامعة	محو الامية - الدروس بالمراسلة - الجامعة الليلية	- تكوين مهني في المراكز - التمهين - تكوين مهني عال في المعاهد التكنولوجية	- تكوين مهني بالمراسلة	- اعادة التكوين والتحسين للوكلاء العاملين في مختلف ميادين العمل

شكل (2) عمليات التربية والتكوين في الجزائر

، وهذا حسب المخططات التنموية التي مرت بها البلاد وجهودها الوصايات التي تشرف عليها (وزارة التربية ووزارة التعليم العالي بالنسبة للتعليم الرسمي والغير رسمي - والوزارة المكلفة بالتكوين المهني والقطاعات الاقتصادية والمؤسسات العمومية بالنسبة للتكوين المهني).

والملاحظ هو أنه منذ البداية في وضع وتنمية النسق التربوي (سنة 1962) كان التركيز على مراحل التعليم الرسمي. حيث أن بعض مكونات النسق الأخرى لم يتم احداثها الا مؤخرا في الثمانينات : الجامعية الليلية (1989) التكوين المهني عن بعد (1984) والتمهين (1982).

وبالاضافة الى ذلك فان ضعف التنسيق بين مختلف الوصايات وعدم عملها بشكل ملموس في وضع استراتيجية تربوية شاملة ومتجانسة أدى الى عدم تحقيق التكامل بين عمليات التربية والتكوين المهني.

أن سلم التعليم الرسمي في الجزائر يتكون من ثلاثة مراحل مميزة وهي المدرسة الاساسية ، الثانوية العامة والتقنية والجامعة ويسبق المرحلة الاولى رياض الاطفال ، شكل (3).

ان شكل (3) يوضح لنا بصورة جلية بأن العمود الفقري للنسق التربوي هو مختلف مراحل التعليم الرسمي حيث أن هدف المؤسسات التعليمية والتكوينية الاخري بالدرجة الاولى هو إعطاء فرصة أخرى للمتسربين من مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي.

ان هذا التصور للمشروع الاجتماعي للتربية والتكوين ناتج عن سيطرة قيم اجتماعية تعتبر النجاح الحقيقي هو الانتقال عبر مختلف المراحل التعليمية والتمكن

من الدخول الى الجامعة ، خاصة وأنه قبل ظهور الجامعة الليلية فان الشباب الذي يفشل في امتحان البكالوريا يفقد الأمل في متابعة الدراسات العليا.

كما انه يفسر لنا انخفاض قيمة التكوين المهني في المجتمع حيث ينظر الى مؤسساته على أنها مخصصة بالاساس الى التلاميذ الفاشلين.

في الغالب لا تكون هذه المؤسسات ذات الطابع التقني والمهني موضوع اختيار ارادي نابع عن دوافع شخصية من طرف الافراد (1).

ان هذه الخصائص بالتأكيد لا تدل على وجود تفاعل ديناميكي وفعلي بين النسق التحتي للتربية والنسق التحتي للتكوين المهني.

2 – النسق التحتي للتكوين المهني.

ان النسق التحتي للتكوين المهني عرف عدة مراحل مميزة في تطوره منذ الاستقلال حيث تم خلالها توسيع قدرة استقبال شبكة هياكله وتطوير عدة انماط تكوين.

(1) D. CHERIFATI Merabtine, C. ZAHI Boussena, M. BOUSSENA, Y. RACHEDI.
Rapport de pré-enquête sur le système d'information et d'orientation : Diagnostic du système actuel et attentes des jeunes.
MDFP, S/Direction de l'orientation et de l'insertion professionnelle. Sept 1990.

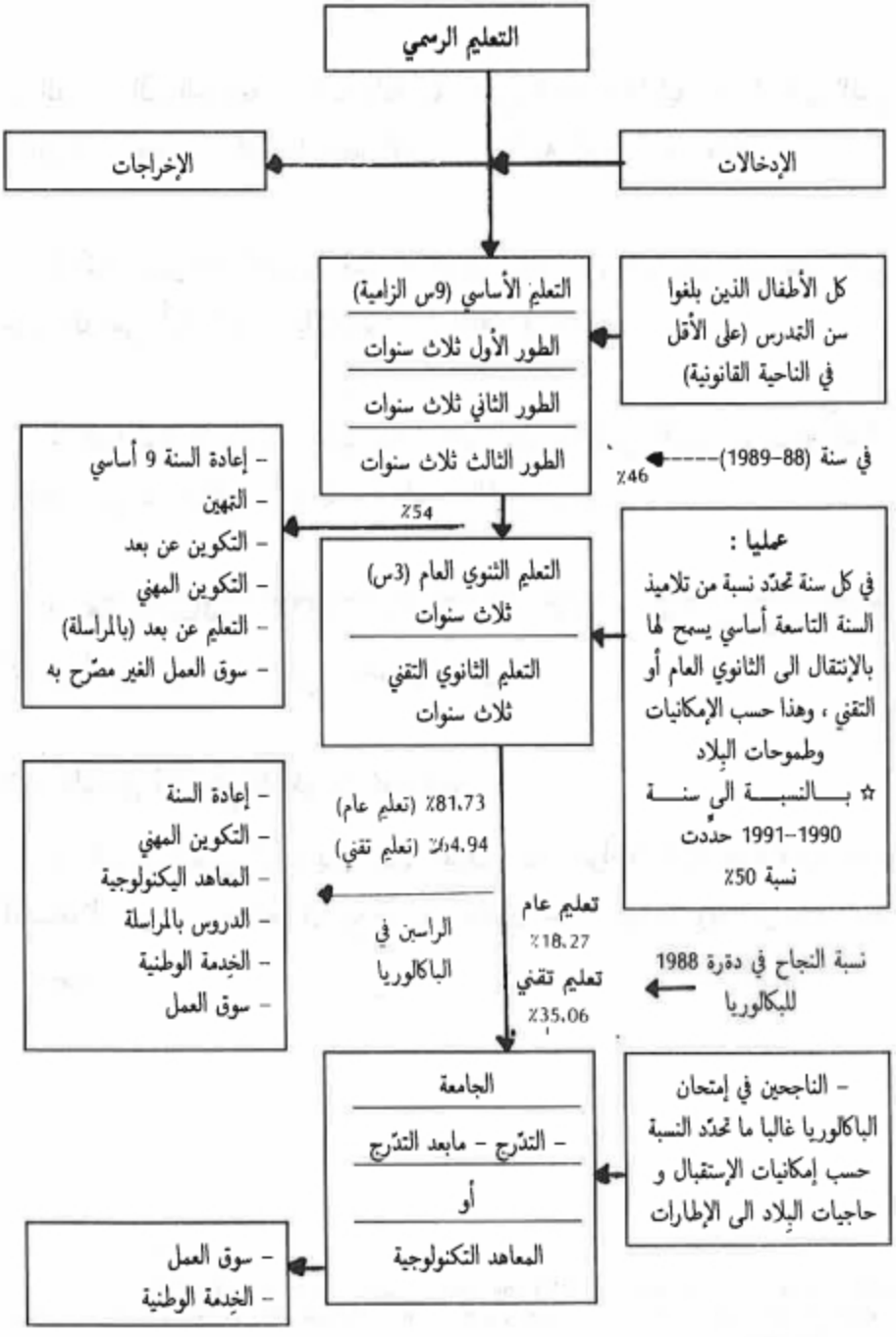

شكل (3) إدخالات وإخراجات أهم جزء في السنق التحتي للتربية (التعليم الرسمي)

1 – 2 انماط التكوين المهني

ان انماط التكوين المهني المتعمدة في الجزائر هي :

- التكوين المهني المختص Formation Professionnelle Spécialisée
- التمهين Apprentissage
- التكوين المهني عن بعد Formation professionnelle à distance

ا – التكوين المهني المختص

يشرف على تقديم التكوين المهني المختص كل من الوزارة المكلفة بالتكوين المهني والقطاعات الاقتصادية والمؤسسات العمومية ذات الحجم الكبير.

الهياكل التابعة للوزارة المكلفة بالتكوين المهني :

إن شبكة هياكل التكوين المهني التابعة للوزارة المكلفة بالتكوين المهني عرفت نموا معتبرا ، وتشرف على تكوين اليد الفنية البسيطة والمتوسطة والعالية التأهل. ان الجدول (1) يوضح لنا نوع هذه الهياكل وقدراتها الاستقبالية.

الهياكل	العدد	قدرة الاستقبال (عدد المناصب البيداغوجية في 89 – 1990)
1) مركز التكوين المهني والتمهين (م.ت.م.ت)	302	88000 متربص
ب) مراكز التكوين الاداري (م.ت.ا)	15	4500 متربص
ج) المعاهد التكنولوجية (مع تك)	2	1850 متربص
د) معاهد التكوين المهني (مع.ت.م.)	5	1620 متربص

الجدول (1) أنواع الهياكل التكوينية التابعة للوزارة المكلفة بالتكوين المهني وقدرتها الاستقبالية.

ان عـــدد التخصصـــات المهنيـــة المقـرر تعليمهـــا (تصنيفـــات المهن NOMENCLATURE) هو في حـدود 150 تخصص مهني (120 تخصص جـاري تعليمية فعليا). ويشرف على انجاز هذه المهمة البيداغوجية 6200 مكون (اساتذة التعليم المهني PEP ، الاساتذة المختصين في التعليم المهني PSEP...) و1600 اطار في التسيير والمراقبة. وبالاضافة الى هذه المراكز والمعاهد التكوينية يوجد عدد من الهياكل المدعمة لنشاطاتها البيداغوجية والتقنية ، مثل المعهد الوطني للتكوين المهني INFP مكلف بالهندسة البيداغوجية والمعهد الوطني لترقية وتطوير التكوين المهني في المـؤسســـات والتهين INDEFE مكلف بترقيـــة التكـوين المهني في المؤسسات ومتابعة واثراء التهين.

هياكل التكوين المهني التابعة للقطاعات الاقتصادية

ان مساهمة القطاعات الاقتصادية في عملية التكوين المهني جديرة بالتنويه حيث أن شبكة الهياكل التابعة لها تشرف على تكوين اليد الفنية في مختلف المستويات والعديد من التخصصات.

ان السببين الرئيسين الذين جعلا القطاعات والمؤسسات الكبيرة الحجم تتخذ اجراءات عملية في الاشراف على عمليات التكوين المهني (العمال الجدد) واعادة التكوين والتحسين (الافراد العاملين) هما :

أ) حجم المشاريع التنموية التي استندت الى هذه القطاعات في مختلف المخططات الوطنية.

2 – عدم قدرة جهاز التكوين المهني التابع لكتابة الدولة على تلبية حاجياتها الى اليد الفنية سواء من حيث الكم أو النوع فعلى سبيل المثال في بداية المخطط الثلاثي (1967 – 1969) كان الفرق شاسعا بين الطلب الاقتصادي (70.000 منصب) واخراجات جهاز التكوين المهني القائم في ذلك الوقت (12.000 فقط وهذا في كل التخصصات).

وبالاضافة في ذلك فان أغلبية المهن المقرر تعليها كانت موجهة بالأساس الى قطاع البناء ، وبالمقابل فان حاجيات التصنيع الوطني الذي بدأ في الانتشار كانت بالدرجة الاولى في ميدان الميكانيك والكهرباء.

ولكي تواجه القطاعات الاقتصادية ، هذا الوضع القائم لجأت الى بذل مجهودات اضافية في ميدان التكوين المهني المرتبط بالتخصصات المهنية التي تحتاجها في تشغيل المشاريع الجديدة من جهة واعادة تكوين وتحسين افرادها العاملين من جهة أخرى.

ان امكانيات الاستقبال البيداغوجي لمختلف هياكل التكوين المهني التابعة للقطاعات الاقتصادية والمؤسسات تقدر ب 54083 مقعد موزعة على 237 مركز ومعهد (احصائيات 1988).

ان عدد الهياكل التابعة للقطاعات الاقتصادية (13 وزارة) هو 150 موزعة على النحو التالي : 44 معهدا عاليا موجهة بالاساس الى تكوين المهندسين والتقنيين السامين وهذا تحت الإشراف البيداغوجي لوزارة التعليم العالي ، و106 مركزا موجهة الى تكوين العمال المهنيين والمختصين والتقنيين. ان عدد المتربصين في هذه الهياكل في سنة 1988 وصل الى 40710 (17557) في المستويات الدنيا والمتوسطة ، و16713 في المستويات العليا).

أما فيما يخص هياكل التكوين التابعة للمؤسسات العمومية فان عددها هو 87 وقدرتها البيداغوجية 13376 متربص (سنة 1988). تشرف على هذه الهياكل 45 مؤسسة اقتصادية عمومية.

ويجب الاشارة الى أنه رغم المجهودات في تطوير شبكة التكوين المهني المختص من حيث الحجم ، الا أنها تبقى قليلة الفعالية من حيث أدائها الفعلي وتثمين امكانياتها القاعدية فمثلا يوجد هناك عدد من الهياكل التابعة للمؤسسات العمومية يقدمون نفس التكوين المقرر في مراكز التكوين المهني والتمهين CFPA التابعة للوزارة المكلفة

بالتكوين المهني كما أنه يوجد عدد من المترشحين يعينون على أساس حملهم لشهادة التأهل المهني CAPوبالتالي يجدون أنفسهم مضطرين الى متابعة نفس التكوين تقريبا والذي تحصلوا عليه في السابق. إن مثل هذه الحالات تؤدي بالضرورة الى رفع كلفة التكوين وخفض القدرة الحقيقية للشبكة الوطنية للتكوين المختص.

إن هياكل التكوين التابعة للقطاعات الاقتصادية والمؤسسات العمومية قدمت مجهودات كبيرة يخص التكوين الأولى Formation Initiale للمتربصين. لكن مع تطبيق قانون استقلالية المؤسسات ، فإنه منتظر بأن تراجع المؤسسات سياستها التكوينية من أجل التخفيف من حجم استثماراتها في التكوين وذلك بالتركيز فقط على جوانب التخصص والتي تهم ورشاتها الانتاجية.

وبناء على هذا يبدو من الضروري أن نبني المشكل في صورته العامة ، وذلك بإعادة النظر في الدور الذي يجب أن يقوم به النسق التحتي للتربية حيث أن السؤال القائم حاليا هو هل المؤسسات الاقتصادية قادرة على مواصلة تقديم التكوين الاولى للمتربصين الذين عينتهم لمتابعة تكوين مهني مختص في اطار الوضع المالي الجديد ؟ أم يجب إعادة النظر في الاستراتيجية التربوية بصورة عامة . وإعادة تحديد أهداف النسق التحتي للتربية بحيث أن الشباب الذين يغادرون مقاعد المدرسة الاساسية أو الثانوية العامة والتقنية ويرغبون في متابعة تكوين مهني تكون لديهم المعارف والادوات الدهنية اللازمة لمتابعة تكوين مهني. ان هذا الطرح يمكننا من معالجة العلاقة الميكانيكية الموجودة حاليا بين التربية والتكوين المهني والتمكين من احلال تجانس وتكامل أحسن بين مكونات النسق التربوي.

ومن الملاحظات الهامة التي يمكن أن نسجلها حول توزيع التخصصات المهنية المقرر تعليمها في مراكز التكوين المهني والتمهين CFPA هو أنها لا تتماشى أحيانا مع الطلب الاقتصادي المحلي على التكوين المهني. بمعنى أن بعض الولايات يوجد بها مراكز تشرف على تكوين مختصين في مهن رغم أن سوق عملها المحلي في غير حاجة اليها.

ب - التمهين

ان البرنامج الوطني للتمهين المعتمد في اطار تطبيق القانون رقم 07 - 81 المؤرخ ب 27 جوان 1981 ، يعتبر اثراء لجهاز التكوين المهني ، حيث سمح للعديد من الشباب (15 - 18 سنة) أن يتحصلوا على تكوين مهني في العديد من التخصصات.

ان التمهين يعتبر من اقدم اشكال التكوين المهني. وبعد التهميش الذي تعرض له في البلدان الصناعية نتيجة للثورة الصناعية ، عرف تجديدا وانتعاشا بعد الحرب العالمية الثانية ، وهذا في اطار تمتين نقل المعارف - الادائية - Savoir faire - لعالهم المهرة الى الاجيال الشابة. وفي الجزائر أهمل التمهين في العقد الاول والثاني بعد الاستقلال وذلك بسبب الاعتماد على ادخال التكنولوجية المتقدمة في عمليات التنمية. وبقي منحصرا في شكله التقليدي على بعض ورشات الحرفيين الصنع حيث يتتلمذ على ايدهم بعض الشباب من أجل التمكن من حرفه.

والجدير بالملاحظة هو أن نموذج التمهين يعتبر من ناحية الكلفة جد مناسب مقارنة مع التكوين المهني المختص. حيث أن كلفة المتربص في احدى المراكز التكوينية يكلف أضعاف ما يكلفه الممتهن ، وهذا بالنسبة الى نفس التخصص والمستوى التأهيلي.

ان عدد الشباب المستفدين من هذا الشكل في التكوين المهني في ارتفاع مستمر حيث أنه أصبح يقدر ب 75000 ممتهن في سنة 1989. والجدير بالملاحظة هو أنه تم احداث 325 ملحقة للتمهين تابعة لمراكز التكوين المهني والتمهين. أما فيما يخص التأطير البيداغوجي فانه يتم تحت اشراف 700 أستاذ تعليم مهني و 18 مساعد تقني في التمهين.

ان المشاكل التي تواجه الشباب المستفدين من عملية التمهين هو الحصول على عمل دائم بعد التخرج[1] وفي الواقع ان هذه الظاهرة تشمل أيضا المتخرجين من نماذج التكوين الأخرى.

ج - التكوين عن بعد

ان المركز الوطني للتعليم المهني بواسطة المراسلة (م.و.ت.م.م) (CNEG) تم انشاؤه في سنة 1984 (المرسوم 271 - 84 المؤرخ في 15 سبتمبر 1984) ، وهذا في اطار تدعيم الجهاز الوطني للتكوين المهني.

ان طبيعة الاسلوب الذي يتبعه المركز في التكوين (الدروس بالمراسلة) جعل مختلف الفئات العمرية التي تبحث عن تكوين أو تحسين مهني تهتم بهذا النوع من التكوين خاصة وأن شروط التسجيل في التخصصات المعتمدة أسهل مقارنة مع اشكال التكوين الأخرى. مع العلم أن المركز يضمن حصول المسجلين على نفس برامج التكوين المقررة في م ت م ت. وعلى هذا الأساس فان التحدي الذي يواجه المركز هو توفير تكوين جيد عن بعد ، وذلك باستخدام المناهج البيداغوجية المناسبة والوسائل الحديثة في الاتصال.

ان تصور هذا المركز يدخل في اطار تحقيق مفهوم التكوين الدائم Formation permanente وذلك بأقل تكلفة ممكنة.

(1) Revue Algérienne du travail n° 13.
Enquête sur l'insertion professionnelle des apprentis diplômés

ان التخصصات المهنية التي شرع في تعليمها تندرج ضمن ثلاثة فروع متقاربة وهي : المحاسبة ، البنوك والتأمينات ويمكن متابعة التكوين باللغة الوطنية ، أو الفرنسية وبالاضافة الى ذلك فان الفرد يمكن أن يسجل بصفته حرا ، أو في إطار تعاقدات بين المؤسسات الاقتصادية والمركز.

ان عدد المسجلين في تطور مستمر حيث أنه في الدورة الاولى (1985 – 1987) تم الاشراف على 3006 متربص ، وفي الدورة الثانية (فيفري 1987) ارتفع العدد الى 4667 ، وفي سنة 1989 أصبح عدد المسجلين يقدر ب : 17400.

ان التوسع الثاني الذي يخطط له هذا المركز يتعلق بادخال تخصصات مهنية جديدة وفي مستويات تكوينية عالية.

2 – 2 جهاز التكوين المهني والطب الاجتماعي

ان القدرة البيداغوجية الاجمالية لجهاز التكوين المهني (باستثناء عمليات التحسين) تقدر ب 600 242 مقعدا (96000 في الهياكل التابعة للوزارة المكلفة بالتكوين + 54100 في الهياكل التابعة للقطاعات الاقتصادية والمؤسسات العمومية + 75000 منصب تمهين + 17400 منصب تكوين عن بعد) ورغم هذه السعة التي تبدوا كبيرة فانها لاتمثل سوى 25٪ من الطب الاجتماعي[1].

ان هذا العجز الواضح في توفير مناصب تكوين كافية يفسر لنا حدة التوتر الذي يعاني منه الشاب المتسرب من مرحلتي التعليم الأساسي أو الثانوي وأوليائهم. اذ أننا

(1) MDFP (1990) Mise en place d'un système intégré de FP permanente

نلاحظ بأن هؤلاء الشباب بعد ما يفصلون من التعليم الرسمي يحاولون الحصول على أي منصب تكوين في أي مركز أو معهد تكوين ، دون مراعات لميولهم ورغباتهم المهنية.

وتجدر الاشارة بأن الطلب الاجتماعي على التكوين المهني في ارتفاع مطرد مع الزمن ، وذلك بسبب النمو الديمغرافي في الجزائر والنسبة العالية للفئة العمرية (15 – 24 سنة) المعنية بالتربية والتكوين.

ان الاحصاء السكاني لسنة 1987[1] يقدر عدد الشباب 15 – 24 سنة ب 4674000 وفئة 15 – 19 سنة لوحدها تمثل 11٪ من مجموع السكان (2473400) وتتوزع كما يلي :
حوالي النصف مازال يتابع الدراسة أو التكوين ، و7،5 يشغل منصب عمل و3،9٪ يبحث عن عمل (343100).

ان النسبة العالية للنمو الديمغرافي في الجزائر (3،2٪) تجعل التقدرات تشير الى أن فئة 15 – 24 سنة ستمثل 20،5٪ من مجموع السكان في عام 2000 أي حوالي 7000000.

ومما يزيد من خلل معادلة العرض (مقاعد التكوين المتوفرة) مع الطلب هو التراكم المستمر في خزان الشباب الذين مازالوا يبحثون عن تكوين أو عمل ، وهذا

(1) Situation de l'emploi 1987, collections 21.

بسبب الزيادات التي يشهدها هذا الخزان كل سنة. فمثلا في سنة 1985 أضيف الى هذا الخزان والذي كان يقدر حجمه ب 700.000 شباب 313.000 ، يتوزعون كما يلي :[1].

- 10،5٪ أمين.
- 48،5٪ مستوى ابتدائي.
- 33،2٪ مستوى متوسط.
- 7،4٪ مستوى ثانوي.

وكما هو واضح من النسب المذكورة أعلاه أن الشباب الذين يعانون أكثرهم ذوي المستوى التعليمي البسيط ، بمعنى أنه كلما كان المستوى التعليمي للشاب منخفض كلما كان صعب عليه الحصول على منصب تكوين أو عمل. مع العلم أن مشكلة ذوي المستوى التعليمي البسيط تزداد تعقدا مع مرور كل سنة عليهم خارج النسق التحتي للتكوين المهني. وذلك لان المعلومات البسيطة التي تحصلوا عليها في المدرسة الاساسية تتعرض للنسيان مع مرور الوقت وبالتالي ينخفض مستواهم الحقيقي أكثر مما يجعل عملية حصولهم على مقعد بيداغوجي في احدى هياكل التكوين أمر غير وارد. وبالاضافة الى ذلك فان الاتجاه الذي يتأكد أكثر فيما يخص عروض العمل الجديدة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني ، هو أن اغلبيتها تتطلب تأهل مهني معين.

وبناء على هذا الوضع الصعب بالنسبة لهذه الفئة من ذوي المستوى البسيط حيث أن خصائصها لا تستجيب الى شروط الاندماج في هياكل التكوين المهني أو عالم الشغل. اعتمدت الحكومة برامج وطنية سنوية منذ 1987 في صالح تشغيل هؤلاء الشباب وهذا بتقديم الدعم المادي في بناء مشاريع وورشات عمل ذات حجم

(1) ONS . (1985) Enquête main - d'œuvre et démographie.

صغير ، وأحداث مناصب عمل خاصة بهم في عدد من القطاعات العمومية ، وذلك بهدف مساعدة البعض منهم على الأقل في الاندماج المهني وابعادهم عن المشاكل التي يمكن أن يصبحوا معرضين للوقوع فيها بسبب البطالة كالجناح ومختلف الانحرافات النفسية والاجتماعية.

وبما أن مجتمع ادخالات التكوين المهني يتكون أساسا من التلاميذ المتسربين من التعليم الثانوي والأساسي . فإن دراسة الطلب الاجتماعي على التكوين المهني تستلزم بالضرورة التعرض الى حجم التسرب المدرسي وفي هذا الإطار يمكننا أن نسجل بأن تقديرات اعداد المتسربين الى غاية 20000[1] تشير الى أنها ستكون في تزايد مع الزمن،حيث أن الفرق المتوقع بين سنة 1990 وسنة 1998 هو (+ 107789) الجدول[2].

	التعليم الأساسي				التعليم الثانوي			المجموع
	6	7	8	9	1	2	3	
1991-1990	205 79	24 391	189 36	149 556	15 337	10 094	161 262	400 155
1995-1994	237 22	19 241	15 810	199 831	14 266	11 710	164 023	448 603
1999-1998	9 553	107 51	9 051	237 120	10 419	14 623	216 424	507 954

الجدول (2) تقديرات المتسربين في التعليم الأساسي والثانوي

(1) تم استخراج هذه التقديرات بناء على وثيقة لوزارة التربية حول التقديرات لتعداد التلاميذ الى غاية 2000.

(2) Projection des éléves 1er AF - 3 AS : 1989 - 90 à 1999 - 2000

MES - Direction de Planification

ان العدد الهام من المتسربين بطبيعة الحال سيكون من تلاميذ السنة (9) أساسي و (3) ثانوي. الا ان التسرب المدرسي كما هو واضح في الجدول (2) يبدأ بشكل مبكر باعداد معتبرة.

ان جهاز التكوين المهني لا يمكنه تجاهل هذا المتغير في تخطيطه للمستقبل ، من أجل استجابة أحسن الى الطلب الاجتماعي ، وبالاضافة الى ذلك فان اختلاف الخصائص العامة للشباب المتسرب (السن – الجنس – المستوى الدراسي) وبالتالي توقعاتهم من التكوين المهني يستدعي أن يعمل جهاز التكوين المهني على تطبيق سياسة متكيفة مع هذه الحاجيات المتنوعة.

ان هذه المعطيات المعروضة اعلاه تشير بكل وضوح الى أن مشكلة الشباب الباحثين عن تكوين مهني أو عمل اصبحت ضرورة اجتماعية واقتصادية يجب اعتمادها في برامج الحكومة خلال المديين القريب والمتسط على الأقل. خاصة وأن عملية تصحيح الوضع لا يمكن أن تتم في مدة زمنية قصيرة بسبب الركود الاقتصادي وحجم المشكلة المعتبرة.

ان رفع نسبة استجابة جهاز التكوين المهني للطلب الاجتماعي لا يمكن أن تتم فقط بواسطة توسيع القدرة البيداغوجية لشبكة هياكل التكوين المهني . حيث أن احتمالات الحصول على منصب تكوين ستنخفض في كل سنة بالنسبة للشباب المعني بالامر ، وذلك بسبب الارتفاع المستمر في اعداد المتنافسين على مقاعد التكوين وهم:

1 – المتسربين الجدد.

2 – خزان الشباب والمتكون من الافراد الذين لم يتمكنوا من التسجيل في السابق أو الحصول على عمل.

وبناء على هذا الأساس فان الاستراتيجية التي تعتبر مناسبة لمواجهة هذا التحدي هي اعادة النظر في العلائق الموجودة بين مختلف عمليات التربية والتكوين، وذلك بهدف احداث توازن وتفاعل أحسن فيما بينها. أن الخطوات الضرورة والتي يمكن اعتمادها هي :

1 – العمل على تحقيق توازن أكبر بين التعليم الأساسي والتعليم الثانوي. حيث أنه يوجد حاليا أقل من 50٪ فقط من التلاميذ الذين يواصلون تعليمهم الثانوي. ان عدم تحسين هذه النسبة يؤدي بالضرورة الى الزيادة في حجم الطلب على جهاز التكوين المهني من جهة ومن جهة أخري حجم فئة ذوي المستوى البسيط والتي تطرح مشاكل متميزة من حيث عملية ادماجها الاجتماعها والمهني.

2 – العمل على تحسين نسبة التوازن بين التعليم الثانوي والعالي.

3 – العمل على الرفع من نسبة مساهمة أشكال التكوين المهني الحديثة العهد (التمهين + التكوين عن بعد) وهذا فيما يخص قدراتها الاستيعابية وتصنيفات المهن المقرر تعليمها خاصة وانها تعتبر مناسبة من حيث التكاليف مقارنة مع الأشكال التكوينية الأخرى.

3 – 2 – التكوين المهني والطلب الأقتصادى

ان جهاز التكوين المهني عرف منذ نشوئه مشكل هام يتصل بتحديد التخصصات المهنية التي يجب تعليمها وعدد المتربصين الذي يجب تكوينهم في كل تخصص ، وهذا على أساس حاجيات الطلب الاقتصادي الوطني.

ان هذه الوضعية ترجع نوعا ما الى كون المؤسسات الاقتصادية غير متمكنة من تحديد بشكل دقيق حاجياتها لليد الفنية المؤهلة ومشاريع التوسع المستقبلية

لنشاطاتها. ولهذا فان جهاز التكوين المهني ليس لديه أي بنك من المعلومات الصادقة حول حاجيات المحيط الاقتصادي وطبيعة تطوره على المستوى المتوسط والبعيد.

ان هذا الخلل بالامكان تجاوزه بانشاء مراكز مختصة في البحث والتصور (سواء على مستوى الوزارة المكلفة بالتكوين المهني أو القطاعات الاقتصادية) تهتم ب :

- تحديد تصنيفات المهن التي تحتاجها مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات ، وهذا من حيث أنواع التخصصات المهنية ، والمستويات المهنية بناء على المهارات والتقنيات المطلوبة ، والتعداد.
- تحديد طبيعة الادخالات التكنولوجية في القطاعات الاقتصادية والتطور المرتقب في هذه الادخالات على المدى القريب والمتوسط ، وبالتالي نوع التخصصات المهنية الجديدة التي ستصبح مطلوبة في سوق العمل والتي يجب ادراجها في تصنيفات المهن المعتمدة في جهاز التكوين المهني.

ان عدم وجود مثل هذه المراكز المختصة أدى الى تخطيط واعتماد لتصنيفات المهن على أساس تخمينات ، وبهذا أصبح جهاز التكوين المهني يقدم خدمة اجتماعية أكثر منها أقتصادية وذلك بتحقيق نوع من الاستجابة الى الطلب الاجتماعي ، واستيعاب المتسربين.

وترتب عن ذلك أن تصنيفات المهن المقرر تعليمها في كثير من الاحيان نجدها غير متكيفة مع حاجيات المحيط الاقتصادي والتغيرات التي يشهدها . حيث يلاحظ تباين بين عدد المتخرجين حسب تخصصاتهم المهنية مع عروض العمل حسب القطاعات الاقتصادية والمستوى المهني المطلوب[1] وفي هذا المجال نجد مثلا ،

(1) Document. MDFP 1989. Mécanisme d'insertion des formes.

جهاز التكوين المهني يركز على الاعداد في المستويات المهنية البسيطة والمتوسطة، مما أدى إلى نوع من الاشباع في سوق العمل بالنسبة الى هذه المستويات ، ومن جهة أخرى تراكم النقص فيما يخص المستويات العليا من التكوين أي التقنيين والتقنيين الساميين.

ان تصفيات المهن المعتمدة حاليا تحددت منذ عدة سنوات ولقد أصبحت لا تستجيب الى الواقع الاقتصادي ، اذ انه من الضروري العمل على مراجعتها وتكيفها مع التطورات والحاجيات الحالية للمحيط . وهذا سواء من حيث تكييف أو حذف بعض التخصصات ، أو احداث تخصصات جديدة.

خاتمة

من خلال العرض الذي قدمناه يبدوا بأن جهاز التكوين المهني ما زال يعاني من عدة نقائص. النوع الأول منها يتصل بطبيعة تنظيمه وتسييره لعمليات التكوين، ومدى قدراته على تلبية أنواع الطلب عليه. والبعض الأخر يرتبط بطبيعة العلاقة الميكانيكية التي توجد بينه وبين النسق التحتي للتربية.

وبناء على هذا تبرز أهمية بلورة وتطبيق استراتيجية تربوية تعتمد على مفاهيم أساسية ، مثل التربية الدائمة ، والنسق التربوي المتكامل. ان تبني هذه المفاهيم يعني بأن الفرد لا يتحصل على تكوين ضمن مراحل تعليمية منفصلة وانما ضمن سيروة متواصلة تتميز باستراتيجية شاملة ومتجانسة.